

المملكة المغربية



خطاب السيد محمد بوسعيد
وزير الاقتصاد والمالية

أمام مجلسي البرلمان
بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة
2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيد وزير الدولة؛

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يُشرفني أن أعرض على مجلسكم الموقر التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية

لسنة 2017 .

وهو المشروع الذي تم إعداده في ظرفية خاصة تميزت بانتهاء الولاية الحكومية

السابقة وتنظيم الانتخابات التشريعية وما تلاها من مشاورات طويلة أملت،

في إطار ما يخوله الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، اعتماد مرسومين

يقضيان بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة

بها واستخلاص المداخل طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية

عليها، وذلك بعدما لم تتم المصادقة على هذا المشروع قبل تم سنة 2016.

وقد حرصنا خلال المدة الفاصلة بين وضع هذا المشروع بالبرلمان، مروراً بتنظيم الانتخابات، إلى أن تم تعيين الحكومة من طرف جلالة الملك حفظه الله، على أن تواصل كل المؤسسات والإدارات عملها بشكل عادي، وعلى أن يتم تنفيذ ميزانية الدولة بكل مكوناتها بما في ذلك ميزانية الاستثمار، بما يمكن من مواصلة تفعيل كل البرامج والأوراش في أحسن الظروف. وللإشارة، فإن نفقات الاستثمار للميزانية العامة حققت نسبة إنجاز قياسية لم يتم تسجيلها من قبل بلغت 75% نهاية سنة 2016. كما يتم تنفيذ ميزانية سنة 2017 التي تم فتح اعتماداتها بمرسوم، بوتيرة عادية، بما في ذلك نفقات الاستثمار.

السيدات والسادة،

يُستمد مشروع قانون المالية لسنة 2017، الذي آثرنا عرضه على أنظاركم مباشرة بعد تصويتكم على البرنامج الحكومي، أهميته من كونه صلة وصل بين ما تحقق لبلادنا، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، من إصلاحات سياسية ودستورية، ومن مكاسب على مستوى استعادة التوازنات الماكرواقتصادية، ومن إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنيات التحتية، وانكباب

على معالجة مظاهر الخصائص الاجتماعية وتقليص الفوارق من جهة، وبين متطلبات تعميق هذه المكتسبات لربح رهانات المستقبل في سياق داخلي وخارجي حافل بالتقلبات وحامل للعديد من الإكراهات والتحديات من جهة أخرى.

فما يشهده العالم من تغيرات سياسية واقتصادية متسارعة وغير متوقعة، خاصة في ظل استمرار التقلبات على مستوى الأسواق المالية الدولية، وتحول بنية الاقتصاد الصيني، والتحول التكنولوجي والرقمي، واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتصاعد مخاطر الإرهاب، تضع بلادنا أمام إكراهات كبيرة تتطلب تسخير كل الإمكانيات، وتعبئة كل المكونات، من أجل رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة، بما يمكن بلادنا من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي الذي سيؤهلها للارتقاء إلى مرتبة عليا من التقدم بين الدول الصاعدة.

ولا نعتقد أن بإمكان أحد أن يجزم اليوم، أنه اهتدى بشكل نهائي ويقيني، إلى النموذج الاقتصادي والتنموي الذي يجب على كل أسئلة الواقع ويستبق إشكالات المستقبل. بل في عالم يتغير بسرعة فائقة، ومخاطر محدقة، وعوامة

شاملة، بدأت تظهر نزعات سياسية واقتصادية حمائية، تزيد في الشكوك حول الاختيارات الاقتصادية والنماذج الملائمة.

ولعل الأزمة التي داهمت العالم قبل ما يقارب 8 سنوات، ولا زال العالم يتأرجح ما بين ثقلها وبين التعافي منها قد علمتنا دروسا ثمينة، أولها أنه لا وجود لنموذج تنموي صالح لكل البلدان والدول وفي كل الظروف. وثانيها أن لا وجود لمشروع تنموي معزول عن المؤثرات العالمية، وثالثها استحالة بناء نموذج تنموي بمعزل عن اقتصاد المعرفة، والذي بدوره لا يتحقق بدون الاستثمار في الإنسان.

لقد تمكنت بلادنا، أيتها السيدات والسادة، منذ نهاية القرن الماضي، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من وضع أسس نموذج تنموي مُتفرد يُزَوج بين الإرادية والواقعية. نموذج برؤية واضحة، يبنى على ثلاثة أعمدة رئيسة ومتداخلة:

- ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسسي لبلادنا،
- وضع استراتيجيات تنموية يتداخل فيها القطاعي بالبنى التحتية والمشاريع المهيكلية وتنويع الأنشطة وتطويرها وعصرنتها؛ وتأهيل المجالات والجهات،

▪ بناء الإنسان، من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة في كنهها الاجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة، جنبا إلى جنب مع ضمان الأمن الروحي والتفتح والافتتاح على العالم، في تناغم مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة.

وعلى مدى هذه الفترة الزمنية القصيرة، حقق المغرب تراكبات إيجابية كبرى، لا يمكن قياس حجمها وأهميتها إلا إذا قورنت من منطلقاتها، لنتذكر حجم الخصاص الذي كان يطبع البلاد في كافة المجالات.

وكانت الأزمة العالمية بمثابة امتحان حقيقي لمدى مناعة اقتصادنا من جهة، ولقدرتنا على إبداع السياسات الكفيلة بامتصاص آثارها السلبية، فكانت استراتيجية دعم الطلب الداخلي ضمن سياسة استثمارية عمومية إرادية أتت أكلها في الظروف الصعبة التي نعرفها جميعا، والتي خرجت منها بلادنا ونحن أكثر اقتناعا أن ما راكناه طوال الفترة المذكورة، قام بدور الحصن الحامي للبلاد على المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

إن كل هذه المعطيات تؤشر إلى التحول النوعي الذي عرفه اقتصادنا الوطني على مستوى هيكلته، فالاستراتيجيات القطاعية، والتموقع على مستوى سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى السياسة الإرادية لبلادنا في مجال الأوراش الكبرى للبنية التحتية من طرق سيارة، وموانئ، ومطارات، وقطار فائق للسرعة، وطاقات متجددة، وتأهيل حضري، كلها عناوين كبرى لهذا التحول. وفي مقابل ذلك حققت بلادنا خطوات مشهودة على طريق الاستيعاب والتوطين الفعلي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تؤشر إلى ذلك مشاريع الطاقات المتجددة الواعدة بتقليص تبعيتنا الطاقية الكهربائية إلى أقل من النصف في أفق 2030. وما النجاح الباهر لتنظيم الدورة 22 حول التغيرات المناخية (COP 22)، إلا دليل على التزام بلادنا الواضح، والذي لارجعة فيه، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، بالانخراط في الانتقال الطاقى ودعم التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وقد رافقت هذه التحولات والمنجزات سياسة انفتاح ساهمت في تعزيز مكانة المغرب الدولية والاندماج التدريجي لاقتصاده في المحيط العالمي، وهو ما تعكسه الشراكات المثمرة، سواء مع الدول العربية، وخاصة مع دول مجلس

التعاون الخليجي، أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، وكذا شركات استراتيجية مع مختلف الأقطاب كان آخرها تلك المبرمة مع كل من روسيا والصين إبان الزيارتين الملكيتين الأخيرتين لهذين البلدين.

وإلى جانب الدينامية الاقتصادية، حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص من خلال إطلاق مجموعة من برامج فك العزلة ومحاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي والأحياء الهامشية، ويأتي في مقدمة هذه البرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج المساعدة الطبية للمحتاجين (RAMEP)، والبرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرنامج السكن الاجتماعي، ومحاربة دور الصفيح، ودعم تدرس الأطفال، ودعم الأرامل في وضعية هشّة.

السيدات والسادة

إننا اليوم أمام تحدي تحيين مكتسبات نموذجنا التنموي، وتشخيص التحديات الكبرى والملحة التي ما زالت تُسائل هذا النموذج وقدرته على خلق الثروة وإدماج مختلف الفئات والأجيال والجهات في الدورة التنموية.

وذلك ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطبه الملكية السامية الأخيرة، والتي تطرق من خلالها جلالته لمجموعة من القضايا التي تُسائل نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، كاعتماد الرأسمال اللامادي كمعيار أساسي في وضع السياسات العمومية، وجعل صيانة كرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية، وضرورة القيام بإصلاح جوهري لقطاع التعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب، إضافة إلى أولوية التشغيل وتحسين الخدمات الصحية والنهوض بأوضاع الفئات الهشة وتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

ولعل كل تشخيص يمر عبر مسارات متشعبة ومعقدة، إلا أنني أفضل الاقتصار على تناوله من خلال طرح مجموعة من الأسئلة:

• هل تتناسب بنية ناتجنا الداخلي الخام مع شروط الانتقال

للاقتصاديات الصاعدة؟

• هل هذا يعني أن نموذجنا في حاجة إلى إعادة صياغة التراتبية

داخل بنية الناتج الداخلي الخام؟

- كيف السبيل إلى بناء الانسجام ما بين الطموح التنموي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وبين تنشئة الإنسان المغربي بما يمكنه من تملك المشروع التنموي والاستفادة من نتائجه بصفة عادلة؟
- كيف السبيل إلى تثبيت الأولويات وتوجيه مجهودنا المعنوي والمادي إلى تحقيقها في حدود إمكانياتنا المتاحة، وعدم تشتيت الجهد فيما عدا ذلك؟.

السيدات والسادة

لقد حرصت الحكومة بكل مكوناتها، وفقا لتعاقد واضح توّطره خمس مرتكزات، على وضع برنامج يستجيب لهذه الرهانات والتساؤلات، من خلال التركيز على تحصيل المكتسبات التي حققتها بلادنا، وترجمة التوجيهات الملكية السامية إلى إجراءات ملموسة وإلى برامج عملية تتوخى دعم معالم بناء نموذج تنموي قوي، يفتح آفاق مستقبل مشرق لوطننا ولانتظارات مواطنينا، ويستجيب لتطلعات عاهلنا المفدى بتبوء بلادنا المكانة التي تستحقها بين البلدان الصاعدة.

فبعد إبرازه لثوابت بلادنا ببعدها الديني والمؤسسي والوطني، وفي مقدمتها الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة، وضرورة مواصلة اليقظة والتعبئة الجماعية، من أجل استباق مناورات الخصوم التي تستهدف وحدتنا الترابية، حدد البرنامج الحكومي خمسة محاور ستؤطر عمل الحكومة خلال الخمس سنوات القادمة، محاور تُزاج بين: دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون، وترسيخ الهوية المتقدمة؛ وتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛ و تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛ و تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛ والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

فالحكومة، وفي إطار استحضار مبادئ الانسجام في العمل، والشفافية والنجاحة في الإنجاز، والتضامن في المسؤولية، والتشاور مع أحزاب المعارضة وكل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني، عازمة على تنزيل برنامجها الذي يزوج بين الطموح والواقعية، ويصبو لإعادة الثقة للمواطن أولاً، ولكل الفاعلين بما في ذلك النقابات والمقاولين المغاربة من صناع وتجار

وأصحاب الحرف والمقاولات الصغرى والمتوسطة...، من أجل أن ننخرط جميعا كل من موقعه من أجل بناء مغرب الغد، مغرب يُوفر فرص الشغل لشبابه، ويضمن سبل العيش الكريم لكل مواطنيه بكل فئاتهم ومناطقهم.

والحكومة حريصة كذلك على توطيد ثقة الشركاء الأجانب والمستثمرين في الاقتصاد الوطني. فهذه الثقة هي التي جعلت بلادنا تبرم ثلاث اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تتعلق بخط الوقاية والسيولة (LPL) مدة كل واحدة منها سنتان: الأولى في غشت 2012 بمبلغ 6,2 مليار دولار، والثانية في يوليوز 2014 بقيمة 5 مليار دولار والثالثة في يوليوز 2016 بمبلغ 3,5 مليار دولار. اتفاقيات ساهمت في مواكبة مسار استعادة التوازنات الماكرواقتصادية، ووفرت تأميننا لبلادنا ضد المخاطر ساهم في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها بلادنا طيلة السنوات الماضية.

ونحن على يقين، بأنه بعد تعيين الحكومة من طرف صاحب الجلالة حفظه الله، ووصولها على ثقة مؤسستكم الموقرة، سيكون له الوقع الإيجابي على مواصلة ودعم الثقة التي تحظى بها بلادنا لدى المؤسسات الدولية، في ظل التأكيد الأخير لمؤسسات التنقيط " Fitch " و " Standard and Poor's " على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار (Investment Grade).

كما أن الحكومة عازمة على جعل هذه الولاية منطلقا لإعادة صياغة التراتبية داخل بنية الناتج الداخلي الخام لبلادنا، من خلال إعطاء الأولوية للأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، والمحدثة لفرص الشغل المنتيج. ويأتي على رأس الأولويات تحقيق الأهداف المسطرة لمخطط التسريع الصناعي على مستوى إحداث فرص الشغل، وعلى مستوى تقليص العجز التجاري، وتحسين إسهام القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، وإدماج القطاع غير المهيكل. هذا، فضلا عن مواصلة تنزيل مخطط المغرب الأخضر عبر تعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وإعطاء الأولوية لتحسين الإنتاجية وشمين المردود الفلاحي، وتحفيز الصناعات الغذائية وتعزيز الصادرات. كما ستعطى الأولوية لتسريع تنفيذ استراتيجية 2020 للسياحة، واستراتيجية المغرب الرقمي 2020، وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

كما ستركز الحكومة اهتمامها على دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال تمكين المغرب من ولوج نادي الاقتصادات الخمسين الأوائل على مستوى مناخ الأعمال، والتفعيل السريع لمخطط الاستثمار خاصة عبر اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، وتسريع دمج

الهيئات المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج، وتعميم النظم الصناعية وتعزيز معدل الإدماج المحلي والاستخدام الأمثل لرافعة الموازنة الصناعية دعماً للمقاولة الوطنية وتملكها للخبرة والتكنولوجيا.

وباعتبار الاستثمار العمومي رافعة للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي بشكل عام من خلال تمويل البنيات التحتية والأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية، ستعمل الحكومة على تنزيل مقاربة جديدة تروم الرفع من فعالية هذه الاستثمارات ودورها في خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين. وتبني هذه المقاربة على وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقاء المشاريع الاستثمارية العمومية وتتبع تنفيذها وتقييم آثارها. وترتبط هذه المعايير بالأساس بضرورة توفر هذه المشاريع على دراسات قبلية تحدد بشكل علمي ودقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها ومدة إنجازها وآليات تمويلها. كما ترتبط بمدى انسجام هذه المشاريع مع الاستراتيجيات القطاعية وتوفرها على آليات وهياكل التتبع وتقييم الإنجاز.

ولعل الهدف الأساسي من هذه التدابير، التي تهم الاستثمار بشقيه العام والخاص، هو ضمان نسب نمو عالية ومستدامة تمكن من جهة من خلق فرص

الشغل، ومن جهة أخرى من تقليص التفاوتات في التوزيع بين فئات المجتمع وجهات المملكة.

فإشكالية التشغيل ليست مرتبطة فقط بتوفير الطلب، بل هي مرتبطة أيضا بتدبير العرض من خلال ربطها بإصلاح منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية، وتقييم ومراجعة كل برامج إنعاش الشغل وآليات الوساطة وتدابير تعزيز القابلية للتشغيل.

ولعل من أهم التدابير الناجحة التي ستعمل الحكومة على مواصلة تفعيلها وتعميمها على كل مناطق المغرب بما فيها العالم القروي، هي تعميم برامج التشغيل الذاتي بهدف مواكبة انتقال 100 ألف مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكّل.

كما أن تعزيز دور الجهات والجماعات الترابية بشكل عام في دعم التشغيل سيعطي دينامية أكثر للاستراتيجية التي تعتمدها الحكومة تنزيلها في هذا المجال. وستشمل هذه الدينامية، مما لا شك فيه، تحقيق التوازن على مستوى دينامية النمو بين الجهات من خلال إطلاق مخططات التنمية الجهوية، وتفعيل آليات توزيع الموارد المالية الهامة التي ستحول للجهات والتي ستبلغ 10 ملايين درهم

في أفق 2021. هذا، فضلا عن جعل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات.

وإذا كان النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية مثالا متميزا لتفعيل الالتقائية والعمل المتكامل بين كل مكونات الدولة المركزية والجهات من أجل نمو جوهري متوازن، فإن تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي والمناطق البعيدة والنائية والذي سيخصص له 50 مليار درهم، يشكل منطلقا لإرساء وتوطيد التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية سيرا على درب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ولعل من أهم الأولويات هي وضع قاعدة معطيات موحدة تمكن من رصد الفئات الفقيرة والهشة بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

السيدات والسادة

يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي الذي نصبو إليه ارتباطا وثيقا بمدى اندماج بلادنا في محيطها الجهوي والقاري والدولي.

وفي هذا الإطار، فالحكومة حريصة على تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب والدفاع

عن مصالحه العليا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحسين مصالحه الاستراتيجية، وتنويع شركائه، واستثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنموي، من أجل تعزيز صورة بلدنا ومكانته على الساحة الدولية، والدفاع عن مصالحه العليا وقضاياها العادلة، وفي مقدمتها المقترح الجدي وذو المصدقية الدولية المتعلق بالحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

وتتجسد أولى الأولويات في تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أسس لها جلالة الملك حفظه الله من خلال تكثيف الزيارات لمختلف جهات ومناطق القارة الإفريقية. إذ شملت أكثر من 50 زيارة لأكثر من 30 بلدا، والتوقيع، منذ سنة 2000، على أكثر من 1000 اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون، والتي توجت بعودة بلادنا المضطرة إلى منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تجسيد الرؤية الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالته في دكار بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء، من خلال نهج "سياسة شاملة ومتكاملة اتجاه إفريقيا"، والنظر "إليها كمجموعة" لا تنحصر في فضاء إقليمي محدد، أو مجال ثقافي أو لغوي بعينه، سياسة متعددة

الأبعاد منفتحة على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية، وترتكز على تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، على الصعيد الثنائي وعلى مستوى المؤسسات القارية (الاتحاد الإفريقي) والتجمعات الإقليمية، وخصوصا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (CEDEAO). كما ستحرص الحكومة على تتبع المشاريع والاتفاقيات الموقعة وإقرار خطة عمل متكاملة تستند إلى "برنامج واضح وأولويات محددة"، لضمان مواكبة القطاعات الوزارية للسياسة الإفريقية.

السيدات والسادة

لقد كان هذا تذكيرا مقضتبا بأهم الالتزامات التي قدمها بتفصيل السيد رئيس الحكومة في إطار البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه، والذي تعترم الحكومة عبر تفعيله بلوغ نسب عالية من النمو تمكن من استيعاب الطلب المتزايد على الشغل، موازاة مع تعزيز التنمية البشرية وتقوية التماسك الاجتماعي والمجالي. وبطبيعة الحال، يُشكل مشروع القانون المالي الإطار الموضوعي لوضع هذه الالتزامات موضع التنفيذ العملي. فإذا كانت الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة تغطي الفترة النيابية، فإن مشروع قانون المالية هو أول منفذ نحو

الإيجاز العملي باعتباره أحد الأدوات الأساسية المهيكلة للعمل الحكومي
وباعتباره كذلك أداة مالية وقانونية مصاحبة للإصلاحات المنتهجة في كل
الميادين.

ومن هذا المنطلق وفي إطار احترام مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي
لقانون المالية، فقد حرصنا على التقديم الفوري لمشروع قانون المالية لسنة
2017، الذي توجد أغلب مضامينه قيد التنفيذ بموجب المراسيم التي سبق
وأشرت إليها، وذلك حتى يتمكن من إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة
2018 الذي سيكون المنطلق الفعلي لتنزيل البرنامج الحكومي.

فكما أكدت على ذلك، فهذا المشروع المعروض على أنظاركم يشكل حلقة
وصل بين ما تم إطلاقه من مشاريع وبرامج وإصلاحات خلال الولاية
السابقة، وبين ما تعتزم تفعيله هذه الحكومة في إطار البرنامج الذي صادقت
عليه، مع ما تقتضيه هذه المرحلة من تسريع ونجاعة وتنسيق أكثر في تدبير
الأولويات التي ينتظر الرأي العام تفعيلها بشكل أكبر وبوثيرة أسرع، مع
مواصلة نَقس الإصلاح والبرامج والأوراش الإصلاحية المنطلقة أو المفتوحة.

السيدات والسادة

يستند المشروع المعروض على أنظاركم إلى أربع مرتكزات أساسية:

أولاً: تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير؛

ثانياً: تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

ثالثاً: تأهيل رأس المال البشري؛

رابعاً: تعزيز آليات الحكامة المؤسسية.

وهي كلها مرتكزات تتقاطع مع مضامين البرنامج الحكومي، وتؤسس لانتقال سريع لبلورة أهدافه.

ويستند هذا المشروع إلى الفرضيات التالية التي تم تحديدها وفقاً للسياقين الدولي والوطني الذي ميز فترة إعداد هذا المشروع السنة الفارطة:

- تحقيق نمو للناجح الداخلي الخام بنسبة 4,5%؛
- تقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناجح الداخلي الخام؛
- والتحكم في التضخم في حدود 1,7%.

وبالنظر للتطورات التي عرفتها الظرفية الدولية والوطنية منذ إعداد هذا المشروع، فمن المتوقع أن تتم مراجعة هذه الفرضيات في منتصف السنة، وخاصة نسبة النمو التي تشير كل التوقعات إلى إمكانية مراجعتها إلى الأعلى.

أما أهم التدابير المقترحة في هذا المشروع فيمكن تلخيصها كما يلي:

■ توطيد دينامية الاستثمار العمومي من خلال تخصيص 190 مليار درهم، من أجل مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للبنية التحتية وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية.

■ دعم الاستثمار الخاص من خلال:

- تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك حفظه الله، وخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار، وإقرار تدابير تحفيزية لدعم المستثمرين والشركات المصدرة، وخاصة عبر:

✓ تمكين الشركات الصناعية الحديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي

من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات، و

✓ توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين كي تشمل

المقاولات المصدرة بصفة غير مباشرة.

- مواصلة تحديث القطاع المالي عبر تنويع الأدوات والأسواق المالية

المتاحة للمستثمرين والمقاولات، من خلال إقرار مجموعة من التدابير

الجباية التحفيزية لتشجيع اللجوء إلى عمليات التسديد، وتعبئة
الادخار الطويل الأمد عبر هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

■ دعم التشغيل من خلال:

- إحداث 23.768 منصب مالي، تُضاف إليها 11.000 منصب تم

إحداثها لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار عملية

توظيف أطر التدريس بموجب عقود، وذلك لتجاوز الاكتظاظ

بالمؤسسات التعليمية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. للإشارة فقد

أسفرت هذه العملية ذات الوقع الهام بالنسبة لتحسين ظروف

تمدرس أبناء المغاربة، عن توظيف 10.929 مدرس متعاقد يمارسون

مهامهم الآن في مختلف المدارس الموزعة على التراب الوطني. علما أن

الكلفة الإجمالية لهذه العملية بلغت ما يناهز 1 مليار درهم تُضاف إلى

ميزانية قطاع التعليم.

كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2016، مجموعة من التدابير

الأخرى التي تهم دعم التشغيل تتمثل في:

- إقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل بالنسبة لمنحة التدريب في حدود 6000 درهم؛

- دعم دينامية نظام المقاول الذاتي؛

- تفعيل صندوق تشجيع خلق ومواكبة المقاولات المبتدئة والمشاريع المبتكرة « START-UP »، بتخصيص 500 مليون درهم.

يُضاف إلى كل هذه التدابير:

■ الشروع في تفعيل برنامج التأهيل المجالي للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والمعزولة، وذلك عبر إجراء مخطط العمل المندمج الذي تم إعداده وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

■ مواصلة تفعيل الجهوية خاصة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 2% إلى 3%، تُضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة تقدر بـ 2 مليار درهم، أي ما مجموعه 5,2 مليار درهم، يتم تحويلها للجهات لتمكينها من ممارسة

اختصاصاتها وأداء الدور المنوط بها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ رصد الاعتمادات الضرورية لمواصلة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي يهدف إلى إحداث دينامية جديدة للنمو بهذه الأقاليم تمكن من خلق الثروة وفرص الشغل، وضمان التنمية البشرية الشاملة والتهيئة الترابية المستدامة.

■ تخصيص الاعتمادات والمناصب المالية الضرورية لتمكين الإدارة الأمنية من أداء مهامها على الوجه المطلوب، ومواصلة فاعليتها في حماية أمن الوطن والمواطنين ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف، وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش.

وبهذه المناسبة، لا بد من التنويه بيقظة وتعبئة كل القوى الأمنية، وتدخلاتها الاستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب، وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين.

السيدات والسادة

تلكم كانت أهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2017 المعروض على أنظاركم. ولا بد من الذكر بأن هذا المشروع تم إعداده في سياق خاص تزامن مع تنظيم الانتخابات التشريعية، وما ترتب عن ذلك من ضرورة التحضير المبكر، حيث تمت المصادقة على التوجهات العامة لهذا المشروع بالمجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 26 سبتمبر 2016، وتمت المصادقة عليه بمجلس الحكومة بتاريخ 04 أكتوبر 2016، ليتم إيداعه بمجلس النواب بتاريخ 06 أكتوبر 2016، قبل الأجل الذي حددته المادة 48 من القانون التنظيمي لقانون المالية في 20 أكتوبر.

ونظرا لنفس الظرفية السياسية المتمثلة في تدبير نتائج الانتخابات والمشاورات المرتبطة بتشكيل الحكومة، لم يتم التصويت من طرف البرلمان على هذا المشروع قبل 31 دجنبر 2016. مما استدعى، تطبيقا للفصل 75 من الدستور والمادة 50 من القانون التنظيمي لقانون المالية، اتخاذ الحكومة لمرسومين، يقضي الأول بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية، والقيام بالمهام المنوطة بها، على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة

على الموافقة، والثاني بمواصلة استخلاص المداخل طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية، باستثناء المداخل المقترح إلغاؤها في مشروع قانون المالية.

وأخذا بعين الاعتبار لكل هذه المعطيات، فقد آثرنا، مباشرة بعد حصول الحكومة على الثقة من طرف مؤسستكم الموقرة، تقديم هذا المشروع بسرعة وفي صيغته الحالية، حرصا منا على تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي من جهة، ومن جهة أخرى يقينا منا بأنه يشكل حلقة وصل مع مضامين البرنامج الحكومي التي سيتم بدء تنزيلها فعليا في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2018، والذي سنشرع في تحضيره ابتداءً من الأسابيع المقبلة.

ولابد من التأكيد بأن تحقيق ما نصبو إليه جميعا من تطور وازدهار لبلادنا من خلال توطيد أسس نموذج تنموي يؤهلها لولوج نادي الاقتصادات الصاعدة، لن يتأتى إلى بالتعبئة الجماعية والانخراط التام للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين من أجل إنجاح الإصلاحات وكل التدابير التي يتضمنها البرنامج الحكومي.

فتاريخ بلادنا القريب والبعيد يعلمنا أن الذكاء المغربي الجماعي شكل قوة الدفع الكبرى التي جعلت هذه البلاد منارة حضارية استثنائية في هذه المنطقة من العالم، وغرست عميقا جذور الدولة المغربية في التاريخ والجغرافيا معا. وهو نفس الذكاء المغربي الذي يجعل هذه البلاد محصنة ومحفوظة بإذن الله من كيد الكائدين وحسد الحاسدين.

وهو في النهاية نفس الذكاء المغربي الذي سيمكننا من تحقيق الانتقال النوعي للنموذج التنموي المغربي، بما يضمن تحقيق سبل الرخاء والاستقرار لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع، لإدخال كل التعديلات اللازمة من أجل ملاءمته مع الهيكلة الجديدة للحكومة، والمستجدات الوطنية والظرفية الاقتصادية.

والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.